Distribution: Restricted EB 2002/77/INF.3 10 December 2002
Original: English Arabic

# الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

**المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والسبعون**

روما، 10-11 ديسمبر/كانون الأول 2002

## تنفيذ الدورة الأولى

## برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل في مالي

## الممول في ظل الآلية الاقراضية المرنة

1 – توجــه عــناية المجلس التنفيذي إلى المعلومات التالية عن تنفيذ الدورة الأولى من برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل في مالي الممولة في ظل الآلية الإقراضية المرنة.

## أولا – مقدمة

2 – وافــق المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والستين في سبتمبر/أيلول عام 1998 على إنشاء الآلية الإقراضية المــرنة. وتشتمل أوجه الاختلاف الرئيسية الثلاثة بين القرض المقدم في ظل الآلية الإقراضي المرنة والقرض العادي للصندوق على ما يلي:

- فترات قروض أطول (10-12 سنة) لإتاحة المجال لإنجاز أهداف التنمية المستدامة؛
- عملية تصميم متواصلة ومتطورة عبر تنفيذ دورات متمايزة تتراوح مدتها بين ثلاث وأربع سنوات؛
- وضع شروط مسبقة حسنة التحديد أو "عوامل التحفيز" للانتقال إلى الدورات اللاحقة.

3 – وتنص الفقرة 13 من التقرير المتعلق بإنشاء الآلية الإقراضية المرنة (الوثيقة EB 98/64/R.9/Rev.1) على أنه "..... فــيما يــتعلق بكل آلية إقراضية ستقرر إدارة الصندوق، قبل نهاية كل دورة، ما إذا كانت ستنتقل إلى الدورات

*Document # 300635*
*Library: DMS*

*بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.*
*ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.*

التالية أو تلغيها أو ترجئها. وستحيط الإدارة المجلس التنفيذي علما بقرارها. وتبين الوثيقة التي ستعرض على المجلس الـدروس المستفادة من الدورات الأولية وإدماجها في الدورات التالية ومدى بلوغ الأهداف المادية والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية والوفاء بالشروط المنصوص عليها في اتفاقيات القروض"

4 – وتهـدف وثيقة المعلومات الحالية، المستندة إلى نتائج بعثة تقدير الدورة الأولى في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2002، إلـى عـرض مـا حققه برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل على طريق تحقيق عوامل التحفيز الخاصة بـالدورة الأولى. وضمنت البعثة موظفين من عدة وحدات تنظيمية للصندوق، بما في ذلك شعبة أفريقيا الأولى، وشعبة المشـورة التقنية، ومكتب التقييم والدراسات، ومكتب المراقب المالي، ومكتب المستشار العام، وفريق دعم دائرة إدارة البرامج.

## ثانيا – الخلفية

5 – كان برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل أول نشاط للصندوق يقر المجلس التنفيذي تمويله في ظل الآلية الإقراضـية المـرنة. ويخضـع هذا البرنامج لإشراف الصندوق المباشر ويشتمل على ثلاث دورات متمايزة تستغرق الأولى ثلاث سنوات والثانية أربع سنوات والثالثة ثلاث سنوات.

6 – يتمـثل الهدف الشامل للبرنامج في الحد من انتشار الفقر في صفوف الأسر الفقيرة بمنطقة الساحل عن طريق زيادة الدخول وتحسين الأوضاع المعيشية. ويسعى البرنامج إلى تمكين الفقراء بحيث يستطيعون تحديد احتياجاتهم ذات الأولويـة وتيسير تنفيذ المشروعات الصغرية الفردية أو المجتمعية لتلبية مثل تلك الاحتياجات. وتضم منطقة البرنامج أقالـيم سـيجو، وكولـيكورو، وموبتي، وكايس. وقد بدأت الأنشطة بالفعل في كل من سيجو وكوليكورو؛ أما استهلال الأنشطة في موبتي وكايس فمرهون بتوافر التمويل المشترك من الجهات المانحة الأخرى.[1]

7 – وكـان الهـدف الرئيسي من المرحلة الأولى للبرنامج هو إنشاء المؤسسات، والآليات، والإجراءات، وضمان صـلاحيتها للعمـل، واستحداث عدد محدود من الأنشطة الاستثمارية. وستتابع الدورة الثانية تعزيز الإطار المؤسسي وتوسـيع الاستثمارات على امتداد منطقة البرنامج بأكملها. أما الدورة الثالثة والأخيرة فستركز على تعزيز الإنجازات وتنفيذ استراتيجية مناسبة لإنهاء المعونة بما يضمن استدامة العمليات المدعومة من البرنامج.

8 – وتشمل العناصر البارزة للبرنامج ما يلي:

- **مسـاندة التنمـية القـروية** – رصدت الاعتمادات لإنشاء صندوق تنمية مرافق البنية الأساسية القروية ستسـتخدم موارده في تنفيذ المشروعات الاجتماعية والإنتاجية والتسويقية الصغرية على مستوى القرى. كمـا سيوفر البرنامج الدعم لقيام الجهات المعنية بإنشاء إدارة رابطات للإشراف على إنشاء المشروعات الصـغرية. وهذه المشروعات تستند إلى المجموعات (في حين يمكن تمويل الاستثمارات الفردية في ظل عنصر الخدمات المالية اللامركزية)، وتشتمل على مساهمات نقدية وعينية من المستفيدين لخلق إحساس

[1] يجري حاليا تصميم مشروع لإقليم موبتي سيتولى تمويله المرفق العالمي للبيئة.

أعمـــق بالملكـــية ولضمان الاستدامة، وتترافق مع التدريب في ميادين محو الأمية الوظيفية، والمساعدة التقنية، والإدارة.

- **الخدمـــات الماليـــة اللامركـــزية** – بغية تلبية الطلب على تعزيز الاستثمارات الإنتاجية الفردية، سيساند الـــبرنامج إنشـــاء 100 مصرف قروي لتوفر خدمات الائتمان والادخار (50 مصرف في كل من سيجو وكوليكورو). وسيعهد بتنفيذ هذا العنصر بعقود من الباطن لجهتين على الأقل من جهات توفير الخدمات المتخصصة.

- **إدارة الـــبرنامج** – ســـتتولى رابطـــة وطنية ورابطتان إقليميتان (تضم مندوبين عن الحكومة، والمجتمع المدنـــي، ومـــنظمات المستفيدين) توفير التوجيه فيما يتصل بالسياسات. وبالنسبة للعمليات اليومية، فإن الـــبرنامج سيســـاند جهـــود وكالة وطنية للتنسيق والإدارة ووكالتين إقليميتين للتنفيذ والإدارة (في سيجو وكوليكورو). ورصدت الاعتمادات في ظل هذا العنصر لتمويل تكاليف التجهيز والتشغيل ولإنشاء نظام للرصد والتقييم.

## ثالثا – إنجازات البرنامج خلال الدورة الأولى

9 – دخل البرنامج حيز التنفيذ في أكتوبر/تشرين الأول عام 1999. وخلال السنوات الثلاث الأولى (2000–2002)، التـــي تمـــثل الـــدورة الأولى للآلية الإقراضية المرنة، تم إرساء ترتيبات مؤسسية لتنفيذ أنشطة البرنامج على الصعيد الوطني وكذلك في إقليمي سيجو وكوليكورو. وبدأ تشغيل البرنامج في سيجو عام 2000 وفي كوليكورو عام 2001. وتم إنشاء الرابطة الوطنية، والوكالة الوطنية للتنسيق والإدارة، والوكالتين الإقليميتين للتنفيذ والإدارة في سيجو وكوليكورو جميعا وهي قيد التشغيل الكامل.

10 – وتشمل الأنشطة الرئيسية المنفذة حتى الآن ما يلي:

- مسح قاعدي اقتصادي اجتماعي في سيجو وكوليكورو (1999)؛
- استكمال كتيب تنفيذ البرنامج وكتيب الرصد والتقييم (في عامي 2000 و2001 على التوالي)؛
- تدريب 230 من الرجال والنساء للعمل في لجان الإدارة ونحو 800 من أفراد المجموعات المجتمعية على مهارات محو الأمية الوظيفية والتكنولوجيا على مستوى القرى؛
- إنجـــاز 101 مشروع (حتى نوفمبر/تشرين الثاني عام 2001)، من أصل 175 مشروعا صغريا مزمعا في إطـــار المـــرحلة الأولـــى وذلـــك على النحو التالي: 75 مشروعا صغريا في سيجو (46 مشروعا للبنية الأساسية الاجتماعية، و27 مشروعا لتوليد الدخل، ومشروعان لإدارة الموارد الطبيعية)؛ و26 مشروعات في كوليكورو (ثمانية مشروعات للبنية الأساسية الاجتماعية و18 مشروعا لتوليد الدخل)؛
- الشـــروع فـــي الدراسات المتصلة بإنشاء المصارف القروية للادخار والائتمان، وتحديد الجهات الموفرة للخدمات في سيجو وكيوليكورو.

11 – ومـــن أصـــل قرض الصندوق الإجمالي البالغ 15.65 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، تم رصد مبلغ يقرب من 3.2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة للدورة الأولى (2000–2002). وحتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني عـــام 2002 جرى صرف نسبة 76% من هذا المبلغ. وحدث تأخير في العنصر الفرعي المتعلق بصندوق الاستثمارات القروية الذي رصد له جانب كبير (23%) من حصيلة القرض في الدورة الأولى. غير أن الأنشطة في ظل هذا العنصر تأخـــرت وتقـــرر الآن أن تبدأ في أوائل عام 2003 حيث شارفت المفاوضات مع الجهات المعنية لتوفير الخدمات على الانتهاء.

## رابعا – الدروس المستفادة

12 – تـــم اســـتخلاص عدد من الدروس الهامة من الدورة الأولى لبرنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل، وهي دروس تتجاوز أهميتها أحيانا نطاق البرنامج نفسه.

13 – **التركيـــب المؤسســـي** – تدعـــو الحاجة إلى رصد أهمية وفعالية البنيان المؤسسي لإدارة البرنامج وتسييره بصـــورة منـــتظمة. وخلال بعثة تقدير الدورة الأولى أثارت الجهات المعنية بالبرنامج عددا من القضايا التي قد تتطلب تعديلات في التصميم. وهذه القضايا تشمل ما يلي:

- مدى فعالية اضطلاع الرابطات الوطنية والإقليمية بأدوارها المزمعة كهيئات رئاسية للإشراف على إدارة البرنامج؛
- قدرة اتحادات المجموعات القروية العاملة في إطار البرنامج على الاستمرار وطبيعة أدوارها؛
- إمكانيات توثيق العلاقات مع الهيئات والمؤسسات البرنامجية المنشأة بموجب سياسة اللامركزية الوطنية؛
- الحاجة إلى التوسع في تطبيق اللامركزية في عدد من وظائف البرنامج؛
- تعزيـــز دور وزارة الـــزراعة لبـــناء قدرتها على الإشراف على البرنامج وكذلك تدعيم الفعالية الشاملة لتنسيق حافظة الصندوق في البلاد؛
- الحاجة إلى استراتيجيات واضحة وموارد لتعزيز القدرات المؤسسية على مختلف المستويات التنظيمية.

14 – **أوجـــه القوة والقصور المحتملة في نهج التنمية المجتمعي** – اعتمد البرنامج نهجا إنمائيا مجتمعيا في تسليم الخدمـــات، وتشـــن في إطاره حملات لنشر الوعي بهدف تعريف المجتمعات المحلية بأهداف البرنامج وأنشطته وكذلك بإجـــراءات المشـــاركة فيه (بما في ذلك المساهمات النقدية والفنية القروية المطلوبة). ثم تتقدم المجموعات القروية بعد ذلك بمقترحات بشأن المشروعات الصغرية لتمويلها عبر آلية صندوق تنمية مرافق البنية الأساسية القروية. وفي الوقت الـــذي تـــنفذ فـــيها عملـــيات للـــتقدير الريفي التشاركي في بعض القرى لمساعدة السكان المحليين على تعزيز فهمهم للاحتياجات والفرص الإنمائية المتاحة وتحديدها، فإن موظفي البرنامج يحجمون عن محاولة فرض أي أنواع معينة من المشروعات الصغرية على المجموعات القروية.

15 – ومـــن بيـــن نقاط القوة البارزة في هذا النهج أن الإحساس بالملكة الذي يخلفه في صفوف المجموعات أقوى عمومـــا مما كان سيسود لو تم فرض المشروعات الصغرية من قبل جهات خارجية ولو لم تكن هناك مساهمات محلية تستحق الذكر فيها. وثمة نقطة قوة أخرى وهي أن عددا كبيرا من المشروعات الصغرية قد أنجز في فترة وجيزة نسبيا

وأن المستفيدين راضون بشكل واضح عن قصر المدة الفاصلة بين تقديم الخطط وتحقيق نتائج ملموسة (بالمقارنة مع العديد من المشروعات الإنمائية الأخرى). وثمة مزيج جيد أيضا من الأنشطة المدرة للدخل (إنشاء أسوار حدائقية، ومواقع لتجميع الحيوانات لأغراض التحصين والتسويق، وما إلى ذلك) والاستثمارات الاجتماعية (مدارس محو الأمية الوظيفية؛ وآبار مياه الشرب).

16 - على أن هناك اتجاها ملحوظا بين المجموعات القروية لاقتراح مشروعات صغرية تتسم بقصر أجل فوائدها. وعلى الرغم من أن عمليات التقدير السريع التشاركي، مثلا، قد أشارت باستمرار إلى قلق المستفيدين الشديد من تدهور الموارد الطبيعية، فإن اثنين فحسب من المشروعات الصغرية المنجزة حتى الآن والبالغ عددها 101 مشروع تهدف إلى معالجة هذا الوضع؛ وبالنظر إلى أن تطوير التكنولوجيا ونشرها هو مجال آخر من المجالات ذات الفوائد طويلة الأجل عموما، فإن هناك القليل من الطلب على مثل هذه الأنشطة في ظل البرنامج. وعلى هذا، فإن الحاجة ربما كانت تدعو إلى اعتماد نهج أنشطة مختلفة لمعالجة تلك الهموم.

17 - **أهمية نهج الآلية الإقراضية المرنة** - يشكل برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل نشاطا شديد الابتكار من حيث أن يسعى إلى إقامة منظمات تمثيلية عالية المستوى للعمل كهيئات لاتخاذ القرارات ومواصلة أنشطة التنمية الريفية عند إنتهاء البرنامج. كما أنه يسعى إلى تحقيق مشاركة المستفيدين في انتقاء مراقبة الجهات الموفرة للخدمات بصورة أوسع مما هو عليه الحال في العادة. وكان من المفهوم أن تحقيق هذه الطموحات سيكون عملية طويلة الأجل تتطلب مرونة شديدة لأنه لم يكن من الواضح في البداية ما سيكون عليه البنيان المؤسسي المناسب الأفضل. كما كان من المفهوم أنه سيكون من الضروري إجراء عمليات تقدير دورية وتعديل تصميم البرنامج مع اكتساب المزيد من الخبرات. وأدى عامل التحفيز المرتبط بالرصد والتقييم أيضا إلى تعميق وعي الحكومة، وموظفي البرنامج، والصندوق بالحاجة إلى نظام حسن التشغيل للرصد والتقييم. ولذلك فقد كرس قدر كبير في الوقت والموارد لضمان عمل النظام بفعالية ولكي يولد المعلومات الهامة وفي الوقت المناسب. وفي ضوء هذه الاعتبارات فإن من المعتقد أن نهج الآلية الإقراضية المرنة ييسر تلبية هذه الاحتياجات.

18 - وفي حين أن نهج الآلية الإقراضية المرنة هو وسيلة مناسبة كما يبدو لتحسين فعالية البرنامج، فإن من الواضح أن الحاجة تدعو إلى وقت طويل لتعزيز المؤسسات المحددة في مرحلة التصميم لتمكينها من أن تؤدي أدوارها بفعالية. وخلال بعثة تقدير الدورة الأولى، بما في ذلك حلقة عمل الجهات المعنية التي عقدت في أواخر فترة البعثة واستغرقت يومين، أقر المشاركون بضرورة تعديل تصميم البرنامج، وأعربوا عن تقديرهم لإنخراطهم النشط في تحديد هذه التعديلات.

## خامسا - إنجاز عوامل تحفيز الدورة الأولى

19 - تمثل الهدف الرئيسي لبرنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل خلال الدورة الأولى في إنشاء مؤسسات البرنامج، وآلياته، وإجراءاته، وضمان قدرتها على العمل، واستحداث عدد محدود من الأنشطة الاستثمارية. وتنعكس هذه الأهداف في انتقاء عوامل التحفيز الستة للانتقال من الدورة الأولى إلى الثانية، وذلك على النحو التالي:

(i) إنشاء الرابطات واختبار آليات البرنامج واعتمادها بفعالية، وفقا لكتيب تنفيذ البرنامج؛

(ii) ترافق عدد كاف من المشروعات الصغرية مع برامج تدريبية؛

(iii) إنشاء نسبة تتراوح بين خمسين إلى سبعين في المائة من المجموعات وعملها على نحو مرض ومستقل، وفقا للأشكال المحددة في كتيب تنفيذ البرنامج؛

(iv) اضطلاع نسبة خمسين في المائة من القرى المستهدفة بمشروع صغري واحد على الأقل؛

(v) تنقيح كتيب تنفيذ البرنامج في ضوء خبرات التنفيذ؛

(vi) عمل نظام الرصد والتقييم بشكل جيد، وتوفيره للمعلومات عن إنجاز عوامل التحفيز.

20 - وباستثناء البند (5) فإن كل عوامل التحفيز قد تحققت. وفي حين أنه كان من المتوقع أصلا تنقيح كتيب تنفيذ البرنامج في أوائل عام 2002، فإن الحكومة والصندوق قررا معا تأخير مثل هذا التنقيح إلى ما بعد إرسال بعثة تقدير الدورة الأولى. ولذلك يوصى بالتفويض بالانتقال إلى الدورة الثانية حال تنقيح الكتيب المذكور وإقراره من جانب الحكومة والصندوق على حد سواء.

21 - ويتعلق عامل التحفيز (i) بالتركيب المؤسسي للبرنامج وأنشطته التدريبية. ويعرف كتيب الإجراءات "الرابطات" على أنها اتحادات المجموعات القروية، والرابطات الإقليمية، والرابطة الوطنية، ويحدد بدقة تركيب الرابطات المختلفة ومسؤولياتها. وأهم "آليات البرنامج" هي الإجراءات المتصلة بإعداد برامج العمل والميزانيات السنوية، وبالتعاقد في ظل المشروعات الصغرية.

22 - وتعمل الرابطات المنشأة في سيجو وكوليكورو بشكل جيد وتعقد اجتماعات منتظمة. على أن باستثناء اتحاد واحد قائم في سيجو، فإن التلاحم ضعيف بين الأفراد. وما تزال العلاقات بين الرابطات والاتحادات، والكومونات، وهي مؤسسات أساسية منشأة بموجب سياسة اللامركزية الوطنية، غامضة إلى حد ما. وثمة حاجة إلى وضوح أكبر فيما يتعلق بالإشراف على المشروعات الصغرية، وبشأن طرق نقل المسؤولية إلى الرابطات والاتحادات الإقليمية.

23 - وفي حين أنه تم تحقيق عامل التحفيز (i) فإن الحاجة تدعو إلى توجيه اهتمام خاص، خلال الدورة الثانية، إلى عمليات تعديل المؤسسات، وتكييفها. وبناء على ما خلصت إليه بعثة تقدير الدورة الأولى (سيصدر تقريرها النهائي في نهاية ديسمبر/كانون الأول عام 2002) فسترسل بعثة تصميم للدورة الثانية لبرنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل في أوائل عام 2003 لاستعراض عدد من القضايا المؤسسية. كما ستضع هذه البعثة ميزانية تفصيلية للدورة الثانية، وذلك لإدراجها في تعديل للقرض بغية تخصيص الموارد لأبواب الميزانية المناسبة. ويتماشى ذلك تماما مع المبدأ الهادي للآلية الإقراضية المرنة بأن تكون هناك عملية تصميم متواصلة ومتطورة أثناء تنفيذ المشروعات/البرامج.

24 - وفيما يتصل بعامل التحفيز (ii) فقد رافق برنامج تدريبي واحد على الأقل (في الغالب برنامجان إلى ثلاثة برامج) كل مشروع صغري. ويوفر التدريب بانتظام في مجالات محو الأمية الوظيفية، والمساعدة التقنية، والإدارة، وهو يحظى بتقدير كبير من جانب المستفيدين. وتوفر عمليات التقييم التشاركي للمشروعات الصغرية معلومات مفيدة

تـــتعلق بمـــدى فـــائدة البرامج التدريبية. غير أنه استجابة لملاحظات الجهات المعنية فستتم إعادة النظر في طول هذه الدورات خلال مرحلة تصميم الدورة التالية.

25 - وفيما يتعلق بعامل التحفيز (iii) فإن من المنتظر أن تقوم كل مجموعة قروية بما يلي: إنشاء لجان إدارة تضم ثلاثـــة إلـــى أربعة أشخاص؛ انتخاب لجنة إشراف تضم شخصين على الأقل (ممن لا يتمتعون بعضوية لجان الإدارة)؛ والاضطلاع بمسؤولية تنفيذ المشروعات الصغرية؛ وتقرير وضعها القانوني. وتنشأ هذه اللجان بانتظام في كل مشروع صغري، وتشارك المجموعات القروية مشاركة وثيقة في الإشراف على أعمال البناء ذات الصلة والموافقة عليها. وقد تحقق عامل التحفيز هذا.

26 - وبشأن عامل التحفيز (iv) فقد تحدد الرقم المستهدف للدورة الأولى على أنه 175 مشروعا صغريا. ومن أصل ذلـــك تـــم تحقيق 101 مشروع أي 57% من ذلك الرقم بحلول نوفمبر/تشرين الثاني عام 2002 (75 في سيجو و26 في كولـــيكورو). وأســـفرت جهـــود نشر الوعي التي بذلتها الوكالات المنفذة ورابطات برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل عن طلب واسع على المشروعات الصغرية في صفوف المجموعات القروية. وبالمقارنة مع العديد من الأنشطة الإنمائية الأخرى، فإن برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل يوافق وينفذ المشروعات الصغيرة بصورة أسرع على ما يبدو.

27 - وفـــيما يتصل بعامل التحفيز (vi) فقد أنشئ نظام الرصد والتقييم في خلال فترة معقولة؛ ويجري تحليل نتائج المسوح بانتظام؛ ويصدر فريق الرصد والتقييم تقارير منتظمة وحسنة التوقيت مما يتيح تتبع التقدم المحرز على طريق تحقيق مختلف عوامل التحفيز.

## سادسا – الاستنتاجات والتوصية

28 - إن بـــرنامج صـــندوق التنمـــية في منطقة الساحل هو أول نشاط للصندوق يتم إقراره للتمويل في ظل الآلية الإقراضية المرنة كما أنه النشاط الأول الذي تمكن من تحقيق عوامل التحفيز المتعلقة بالدورة الأولى. وفي هذه الحالة الخاصـــة، فقـــد خدمت الآلية الإقراضية المرنة غايتها الأصلية في رفع الجهات المعنية للمشروع، بما في ذلك موظفو الصندوق وإدارته، إلى توجيه قدر أكبر من الاهتمام إلى فعالية التنفيذ وإلى ضمان أن هناك عملية متواصلة ومتطورة للتصميم تستند إلى المدة. ويتبدى هذا التركيز المتزايد على فعالية التنفيذ في إرسال ثلاث بعثات إشراف من الصندوق، وبعثتيـــن لمكتب التقييم، إلى جانب عقد حلقة عمل للرصد والتقييم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعثة تقدير الدورة الأولى، التـــي جـــرت فـــي مـــرحلة مبكرة نسبيا من التنفيذ، قد تمت بمشاركة قوية من جانب الموظفين لا من جانب الخبراء الاستشاريين. وفيما يتصل بالحاجة إلى عملية متواصلة ومتطورة للتقييم فسيتم إرسال بعثة في أوائل عام 2003 بغرض تصميم الدورة الثانية على أساس الخبرات المكتسبة في ظل البرنامج حتى هذا التاريخ.

29 - ويوصـــى بـــأن تسمح إدارة الصندوق لبرنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل بالانتقال إلى الدورة الثانية، رهنا بالتوصل إلى اتفاق مشترك بين الحكومة والصندوق بشأن محتويات الكتيب المنقح لتنفيذ البرنامج.